قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: (ولا يصح في الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم) في جامعه جمع ودراسة نقدية

Hadiths Concerning Which Al-Tirmidhi Ruled by Saying: "There is nothing authentic in this chapter from the Prophet (peace and blessings be upon him)."In His Jami‘ A Collection and Critical Study

أ.م. د. مثنى حميد عبد الستار المرسومي*

تدريسي في كلية الامام الأعظم الجامعة/ قسم علوم القران

Keywords

Abstract

The most prominent findings reached through this research can be summarized in the following points:**1**. The narrations concerning which Imam al-Tirmidhi stated, “There is nothing authentic in this chapter from the Prophet (peace and blessings be upon him),” amount to seven hadiths: three in the chapters of purification and four in the chapters of prayer, zakat, and fasting.**2**. Imam al-Tirmidhi agreed with the scholars in most of his rulings concerning these hadiths, except for one narration: “Two women came to the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him) wearing two bracelets of gold...”. This narration was authenticated through another chain reported by Abu Dawud through Husayn al-Mu‘allim.**3**. The study demonstrated that some entire hadith chapters revolve around narrators who were abandoned or weak, making singularity and uncommon transmission within the original chapter a clear indication of the weakness of the hadith.**4**. The agreement of critics such as Imam Ahmad, al-Bukhari, Abu Zur‘ah, Abu Hatim, and others with Imam al-Tirmidhi’s judgments is evidence of his expertise in hadith scholarship, especially in the field of hidden defects (‘ilal).**5**. This expression used by Imam al-Tirmidhi is considered a comprehensive formulation based on complete inductive analysis. His judgment goes beyond evaluating a single hadith in terms of chain or text and extends to all narrations reported within the chapter.**6**. This expression is regarded as stronger in indicating weakness than declaring a specific hadith inauthentic, because judging one hadith as weak does not necessarily mean that nothing authentic exists in the entire chapter.

7. The study revealed that many later scholars relied on Imam al-Tirmidhi’s statements without objection or revision, demonstrating the importance of his opinions in authentication, weakening, and evaluating hadiths, and their sufficiency in many cases.

8. The study also revealed that many juristic chapters do not contain any authentic marfu‘ hadith from the Prophet (peace and blessings be upon him), even though scholars act upon them, which highlights the distinction between what is authentically established in meaning and what is authentically established in wording.

And may Allah send blessings and peace upon our Prophet Muhammad, his family, and his companions.

* **Assist. Prof. Dr. Muthanna Hamid Abdul-Sattar Al-Marsoumi**

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول:٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:

المستخلص

يمكن ان نلخص أبرز النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث نجملها بالنقاط الاتية:

١- جاءت الأحاديث التي تكلم فيها الامام الترمذي بقوله: (ولا يصح في البابي شيء عن البي صلى الله عليه وسلم) سبع أحاديث، ثلاث منها في أبواب الطهارة، وأربعة في باب الصلاة والزكاة والصوم.

٢- لقد وافق الامام الترمذي العلماء في جل أحكامه على هذه الأحاديث الا حديثا واحدا، وهو حديث: ((أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب...)) فقد صح من طريق أخرجه أبو داود، من طريق حسين المعلم.

٣- بينت الدراسة ان أبوابا كاملة في الحديث مدارها على متروكين وضعفاء مما يجعل الغرابة والتفرد في أصل الباب علامة واضحة على ضعف الحديث.

٤- ان موافقة النقاد لأحكام الامام الترمذي كالإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة ووأبي حاتم وغيرهم، له دليل على صناعته الحديثة وخاصة في أبواب العلل.

٥- يعد لفظ الامام الترمذي هذا من الالفاظ الكلية التي مبناها الاستقراء التام فحكمه يتجاوز الحكم على الحديث الواحد سندا، أو متنا، بل يتعدى ذلك الى الحكم على كل ما جاء في الباب.

٦- كما يعد هذا اللفظ اشد في التضعيف من الحكم على حديث بعينه بعدم الصحة، لان الحكم على حديث بالضعف لا يعني ان جميع الباب لا يصح فيه شيء.

٧- وقد كشفت الدراسة أن أكثر المتأخرين اعتمدوا أقوال الامام الترمذي من غير تعقب او استدراك مما يوضح أهمية اقوال الامام الترمذي في باب التصحيح والتضعيف والحكم على الأحاديث والاكتفاء بها.

كما كشفت الدراسة ان كثير من الأبواب الفقهية لا يصح فيها حديث مرفوع عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، مع ذلك العمل عليه عند أهل العلم، مما يوضح لنا ثمة فرق بين ما صح معناه وبين او ما صح لفظه.

١. المقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله وأمينه على وحيه، أدى الأمانة ونصح الامة، بعثه الله رحمة للعالمين وبالدين القويم، والمنهج المستقيم، فكان حجةً على الخلائق أجمعين.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ ((١)).

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ ((٢)).

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾﴾ ((٣)).

اما بعد:

فالسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع، وما لها من أهمية في بيان الشرع وتوضيحه، حرص علماء المسلمين على الاهتمام بها، فكان من هؤلاء الائمة الافذاذ، أبو عيسى الامام الترمذي (رحمه الله تعالى) الذي امتاز بنقد الاحاديث وبيان احكامها، وعللها، بعبارة مختلفة، فمن هذه العبارات النقدية التي جاءت في جامعه، قوله: (ولا يصح في الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم)، وهي عبارة توضح سعة اطلاعه، واحاطته بأبواب الدين، ومعرفته بطرق الروايات، واحوال الرجال، لذا عمدت الى جمعها وبيان قول الامام الترمذي فيها لما لها من ارتباط وثيق في مباحث العلل، وسبر المرويات، وإصدار حكم كلي على أبواب اشتملت على احاديث عدة، بحكم واحد، مما يسهل على طالب الحديث، حفظَ احكام جملة من أبواب الاحاديث، بسهولة، كما وتهدف الدراسة الى استقراء الأبواب والمواضع التي حكم عليها الامام الترمذي، والموازنة بين قول الامام الترمذي وغيره من علماء هذا الفن، ومعلوم أن الاشتغال واعمال النظر في كتب المتقدمين واقوالهم وخاصة النقاد منهم، من الأهمية ملا يخفى عند اهل هذا الشأن من أصحاب هذا الفن، خدمة للحديث وأهله، والله اسأل ان يجعل عملي هذا لوجهه الكريم وان أكون قد ساهمت في خدمة هذا الكتاب العظيم اقصد به جامع الامام الترمذي انه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

ذكرت فيما سبق اجمالي الأسباب الداعية لكتابة البحث وهنا أذكر، والأسباب الأخرى التي دعتني لكتابة هذا البحث، لذا تكمن أهمية البحث ودوافعه فيما يلي:

١- جمع الأحاديث التي قال فيها الامام الترمذي:(ولا يصح في الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم).

٢-معرفة مراد ومقصود الامام الترمذي من هذا اللفظ.

((١)) سورة آل عمران: اية ١٠٢.

((٢)) سورة النساء: اية ١.

((٣)) سورة الأحزاب: اية ٧٠ – ٧١.

٣-معرفة مدى موافقته للائمة ومخالفته في هذه الاحكام.

٤-عدم العثور على دراسات حديثية لهذا الموضوع في مبلغ علم الباحث.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة من خلال البحث عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أعثر على دراسة مستقلة في هذا الموضوع، وهو الأحاديث التي حكم عليها الامام الترمذي بقوله: (ولا يصح في الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم)، في جامعه، جمع ودراسة نقدية: بدراسة منفردة بهذه الصورة.

منهج البحث:

ومن اهم السمات المنهجية التي اتبعتها هي:

١- اذكر أبواب الأحاديث أولا، ثم اذكر بعد ذلك قول الامام الترمذي، ثم اذكر الحديث الذي حكم عليه.

٢- واخرج الحديث الذي تكلم فيه الامام الترمذي من كتب الحديث مستوعب امات الكتب الحديثية حسب الاقدم.

٣- ثم اترجم ترجمة حكمية للرواة الاسناد مستوعبا في الغالب جميع اقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، اما الصحابي فلا اترجم له ترجمة حكمية وانما اكتفي بذكر اسمه، كون الصحابة لا يدخلون ميزان الجرح والتعديل.

٤- ثم اذكر حكم الحديث مستوعبا اقوال العلماء فيه ممن وافق الامام الترمذي من قبل ومن بعده وممن خالفه.

٥- ثم اختم الكلام على الحديث بالخلاصة مبين الراجح من الاقوال.

٦- ومن حيث التوثيق وذكر المصادر، أذكر الجزء والصفحة، وأؤخر بطاقة الكتاب في قائمة المصادر فأذكر اسم الكتاب، وصاحبه، ودار النشر، وسنة النشر، والطبعة، اذكره في قائمة المصادر. والمراجع.

خطة البحث:

وقد تكون البحث من مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ، وذلك على النحو الآتي:

أما مقدمة:

فقد اشتملت أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطته.

وأما المبحث الأول فتضمن: الأحاديث التي في أبواب الطهارة:

وفيه ثلاث مطالب:

وأما المبحث الثاني تضمن: الأحاديث التي في باب الصلاة والزكاة والصوم:

وفيه أربع مطالب:

والخاتمة: فتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وأما المبحث الأول: الأحاديث التي في أبواب الطهارة.

وفيه ثلاث مطالب:

١.٢.المطلب الأول: باب المنديل بعد الوضوء:

قال الامام الترمذي: ((ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شي))[١].

بعد ان أورد حديث قال: حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، عن زيد بن حباب، عن أبي معاذ، عن الزهري، عن عروة، عن

(١) سنن الترمذي، (١/ ٩٨).

عائشة قالت: ((**كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء**))[١].

تخريج الحديث:

أخرجه: الدارقطني[٢]، والحاكم[٣]، والبيهقي[٤]، والبغوي[٥]،

وابن الجوزي[٦]، كلهم من طريق أبي معاذ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

وله شاهد: رواه عبد الوارث، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: ((أن النبي كانت له خرقة يتمسح بها))[٧].

وروي عن معاذ بن جبل قال: ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه)) [٨].

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

سليمان بن أرقم:

قال أحمد: ((لا يسوى شيئا لا يروى عنه الحديث))[٩]، وقال يحيى بن معين: ((ليس يسوى فلسا))[١٠]، وقال البخاري: ((تركوه))[١١]، وذكره في الضعفاء[١٢]، وقال الجوزجاني: ((ساقط))[١٣]، وقال مسلم: ((منكر الحديث))[١٤]، وقال الترمذي: ((متروك ذاهب الحديث))[١٥]، وقال أيضا: ((سليمان بن أرقم، وهو ضعيف عند أهل الحديث))[١٦]، وقال البزار: ((لين الحديث))[١٧]، وقال النسائي: ((متروك الحديث))[١٨]، وضعفه العقيلي[١٩]، وقال أبو حاتم: ((متروك الحديث))[٢٠]،

وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث ذاهب الحديث)) [٢١]، وقال ابن حبان: ((يروي عن الثقات الموضوعات))[٢٢]، وقال ابن عدي: ((وسليمان المذكور في هذا الإسناد هو سليمان بن أرقم أبو معاذ

---

(١) المصدر السابق، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب المنديل بعد الوضوء، رقم:(٥٣)، (١/ ٩٨).

(٢) سنن الدارقطني، (١/ ١٩٧)، وعلل الدارقطني، (١٤/ ٢٤٦).

(٣) المستدرك على الصحيحين، رقم: (٥٥٠)، (١/ ٢٥٦).

(٤) السنن الكبير للبيهقي، (٢/ ٧٠).

(٥) شرح السنة للبغوي، (٢/ ١٥).

(٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (١/ ٣٥٥).

(٧) العلل، لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٣).

(٨) شرح السنة للبغوي، (٢/ ١٥)، ومصابيح السنة، (١/ ٢١١).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (٢/ ٦٧).

(١٠) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (٣/ ٥٢٧).

(١١) التاريخ الأوسط، (٢/ ١٩٦).

(١٢) ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري، (ص٥٢).

(١٣) أحوال الرجال، (ص١٧٤).

(١٤) الكنى والأسماء للإمام مسلم، (٢/ ٧٧٦).

(١٥) العلل الكبير للترمذي، (ص٢٥٠).

(١٦) سنن الترمذي، (١/ ٧١).

(١٧) مسند البزار، (١٤/ ٢٣١).

(١٨) سنن النسائي، (٧/ ٢٧).

(١٩) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢/ ١٢١).

(٢٠) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٤/ ١٠١).

(٢١) المصدر نفسه، (٤/ ١٠١).

(٢٢) المجروحين لابن حبان، (١/ ٣٢٨).

متروك الحديث))[١]، وقال الدارقطني: ((أبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهو متروك))[٢]، وقال البيهقي: ((أبو معاذ هذا هو سليمان بن أرقم وهو متروك))[٣]، وقال ابن عبد البر: ((متروك الحديث عند جميعهم))[٤]، وقال الذهبي: ((متروك))[٥]، وقال ابن رجب: ((متروك))[٦]، وقال ابن حجر: ((ضعيف))[٧].

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري:

قال الليث بن سعد: ((ما رأيت عالمًا أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علمًا منه))[٨]، وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: ((ليس فيهم أجود مسندا من الزهري، كان عنده ألف حديث مسندة))[٩]، وقال ابن سعد: ((ثقة كثير الحديث والعلم والرواية. فقيها جامعا))[١٠]، وقال العجلي: ((تابعي ثقة))[١١]، وقال ابن حبان: ((كان فقيها فاضلا))[١٢]، وقال ايضا: ((كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار وكان فقيها فاضلا))[١٣]، وقال ابن منجويه: ((وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار وكان فقيها فاضلا))[١٤]، وقال السمعاني: ((من تابعي المدينة))[١٥]، المدينة))[١٥]، وقال ابن الجوزي: ((سمع جماعة من الصحابة، وأخذ عن ابن المسيب سنين وعن غيره. وجمع الفقه والحديث))[١٦]، وقال ابن خلكان: ((أحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين بالمدينة، رأى عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم))[١٧]، وقال الذهبي: ((العلم حافظ زمانه))[١٨]، وقال ابن حجر: ((الفقيه، أبو بكر، الحافظ المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام))[١٩].

عروة بن الزبير بن العوام:

قال ابن شهاب: ((كان إذا حدثني عروة، ثم حدثتني عمرة، صدق عندي حديث عمرة حديث عروة، فلما استجبرتهما إذا عروة بحر لا ينزف))[٢٠]، وقال أبو الزناد: ((كان فقهاء اهل المدينة اربعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب وعبد الملك بن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/ ٥).
(٢) سنن الدارقطني، (١/ ١٩٧).
(٣) السنن الكبير للبيهقي، (٢/ ٧٠).
(٤) التمهيد، لابن عبد البر، (٦/ ٩٦).
(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (١/ ٤٥٦).
(٦) فتح الباري لابن رجب، (٩/ ٧٣).
(٧) تقريب التهذيب، (ص٢٤٩).
(٨) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٩١).
(٩) الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٤٠٠).
(١٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٥/ ٣٥٧).
(١١) الثقات للعجلي، (٢/ ٢٥٣).
(١٢) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، (ص١٠٩).
(١٣) الثقات لابن حبان، (٥/ ٣٤٩).
(١٤) رجال صحيح مسلم، (٢/ ٢٠٥).
(١٥) الأنساب، السمعاني، (٦/ ٣٢٨).
(١٦) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٧/ ٢٣١).
(١٧) وفيات الأعيان، (٤/ ١٧٧).
(١٨) سير أعلام النبلاء، (٦/ ٦٩).
(١٩) تهذيب التهذيب، (٣/ ٦٩٦).
(٢٠) التاريخ الكبير، للبخاري (٨/ ٦٢).

مروان))[١]، وقال سفيان بن عيينة: ((كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم ابن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن))[٢].

وذكره ابن سعد: في الطبقة الثانية من أهل المدينة من التابعين وقال: ((كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما مأمونا ثبتا))[٣]، وقال العجلي: ((مدني تابعي ثقة كان رجلا صالحا لم يدخل في شيء من الفتن))[٤]، قال ابن يونس: ((كان فقيها فاضلا))[٥]، وقال ابن حبان: ((من فقهاء المدينة وأفاضل التابعين وعباد قريش كان يقرأ كل يوم ربع القرآن في المصحف نظرا بالتدبر والتفكر فيذهب فيه عامة يومه ثم يقوم تلك الليلة به على التدبر والتفكر حتى يذهب عامة ليله به ما ترى ورده من الليل الا ليلة قطعت رجله))[٦]، وقال ابن منجويه: ((من أهل المدينة من أفاضل أهلها وعقلائهم))[٧]، وقال ابن الجوزي: ((وكان ((وكان فقيها فاضلا يسرد الصوم، مات صائما))[٨]، وقال الذهبي: ((المدني الفقيه الحافظ))[٩]، وقال ابن حجر: ((المدني ثقة فقيه مشهور))[١٠].

عائشة بنت أبي بكر الصديق ام المؤمنين:

الحكم على الحديث:

قال الإمام أحمد: ((هذا حديث منكر منكر))[١١]، قال الدار قطني بعد ايراده الحديث: ((عن عائشة، موقوفا من قولها، وهو أصح))[١٢]، وقال البغوي عقب ذكره الحديث: ((إسناده ضعيف))[١٣]، واعلها ابن الجوزي[١٤]، وقال ابن الملقن: ((حديث عائشة الضعيف))[١٥]، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر[١٦].

وأما رواية الحاكم: فقد علق عليها الشيخ شعيب الأرنؤوط بقوله ((وأخطأ أبو عبد الله الحاكم، فقال: هو الفضيل بن ميسرة، وأقره الذهبي ولم يتعقبه، وتابعهما على ذلك العلامة أحمد شاكر، فصحح إسناده)) بينما هو سليمان بن أرقم.

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٦/ ٣٩٦).

(٢) الكمال في أسماء الرجال، (٧/ ٢٩٣).

(٣) الطبقات الكبير، (٧/ ٤٦٢).

(٤) الثقات للعجلي، (٢/ ١٣٣).

(٥) تاريخ ابن يونس، (٢/ ١٤٧).

(٦) مشاهير علماء الأمصار، (ص١٠٥)، وينظر: الثقات لابن حبان، (٥/ ١٩٤).

(٧) رجال صحيح مسلم، (٢/ ١١٦).

(٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٦/ ٣٣٣).

(٩) العبر في خبر من غبر، (١/ ٨٢).

(١٠) تقريب التهذيب، (ص٣٨٩).

(١١) المغني، (١/١٩٦).

(١٢)علل الدارقطني، (١٤/ ٢٤٦).

(١٣) شرح السنة للبغوي، (٢/ ١٥)، ومصابيح السنة، (١/ ٢١١).

(١٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (١/ ٣٥٥).

(١٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، (٢/ ٢٥٤).

(١٦) هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لابن حجر، (١/ ٢٢٦).

وأما رواية انس فقد اعلها أبو حاتم بالوقف حيث قال: ((إني رأيت في بعض الروايات: عن عبد العزيز: أنه كان لأنس بن مالك خرقة، وموقوف أشبه، ولا يحتمل أن يكون مسندا))[١].

ورواية معاذ بن جبل قال فيها الامام البغوي: ((إسناده ضعيف))[٢].

خلاصة الحكم:

الحديث كما مر معنا ليس له طريق معتبر ممكن يتقوى به الحديث او يعتبر به ولهذا فالقول ما قاله الامام الترمذي ولم نجد له مخالف ممن حكم على الحديث او تعقب الامام الترمذي في حكمه هذا.

٢.٢.المطلب الثاني: باب كراهية الإسراف في الما:

قال الامام الترمذي: ((ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء))[٣].

بعد أن أورد حديث: قال حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا خارجة بن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة السعدي، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: **((إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان، فاتقوا وسواس الماء))**.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مغفل، حديث أبي بن كعب حديث غريب وليس إسناده بالقوي، والصحيح عند أهل الحديث؛ لأنا لا نعلم أحدا أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله[٤].

تخريج الحديث:

اخرجه: أحمد[٥]، والترمذي[٦]، وابن ماجة[٧]، وابن خزيمة[٨]، وابن ابي حاتم[٩]، وابن عدي،[١٠] ، والحاكم[١١]، وأبو نعيم[١٢]،

والبيهقي[١٣]، كلهم من طريق خارجة بن مصعب، عن عتي بن ضمرة السعدي، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) العلل، لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٣).

(٢) شرح السنة للبغوي، (٢/ ١٥).

(٣) سنن الترمذي، (١/ ٧٦).

(٤) المصدر السابق، أبواب الطهارة، باب كراهية الإسراف في في الوضوء، رقم: (٥٧)، (١/ ٧٦).

(٥) مسند احمد، مسند الأنصار، حديث ابي بن كعب، رقم: (٢١٢٣٨)، (١٦٠/٣٥).

(٦) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب كراهية الإسراف في الوضوء، رقم: (٥٧)، (١/ ٧٦).

(٧) سنن ابن ماجه، أبواب الوضوء، باب ما جاء في القصد في في الوضوء وكراهة التعدي فيه، رقم: (٤٢١)، (ص١٣٣).

(٨) صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب استحباب القصد في صب الماء، وكراهة التعدي فيه، والأمر باتقاء وسوسة الماء، رقم: (١٢٢)، (١/ ٦٣)

(٩) العلل، لابن أبي حاتم، (١/ ٥٩٦).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ٤٩٧).

(١١) المستدرك على الصحيحين، (١/ ٢٦٧).

(١٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم، (١/ ٢١٨).

(١٣) السنن الكبرى، البيهقي، (١/ ٣٠٣).

ورواه الشاشي[١]: من طريق محمد بن دينار، عن يونس، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة السعدي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

خارجة بن مصعب بن خارجة:

قال يحيى بن يحيى الحنظلي: ((عندنا مستقيم الحديث، ولم نكن ننكر من حديثه إلا ما يدلس عن غياث، فإنا كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض لها))[٢]،وقال ابن سعد: ((اتقى الناس حديثه فتركوه))[٣]، وقال ابن معين: ليس بثقة وقال: ليس بشيء[٤]،

وقال: ((كذاب))[٥]، وقال ابن المديني: ((عندنا ضعيف))[٦]، وقال يعقوب بن شيبة: ((هو ضعيف الحديث عند جميع أصحابنا))[٧]، وقال البخاري: ((كان ((كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره))[٨]، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ((كان يرمى بالإرجاء))[٩]، وقال أبو زرعة: ((منكر الحديث، يحدث بكذا))[١٠]، وقال أبو داود السجستاني: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال أيضا عنه: خارجة أودع كتبه عند غياث بن إبراهيم فأفسدها عليه[١١]، وذكره يعقوب بن سفيان، في باب (من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم)[١٢]، وقال عبد الله بن أحمد: ((نهاني أبي أن أكتب من حديث خارجة بن مصعب شيئا))[١٣]، وقال النسائي: ((متروك الحديث))[١٤]، وذكره العقيلي في الضعفاء[١٥]، وقال ابن حبان: ((كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج بخبره))[١٦]، وقال ابن عدي ٣٦٠: ((له حديث كثير، وأصناف فيها مسند ومقاطيع، وحدث عنه أهل العراق، وأهل خراسان وهو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو المتن فإنه يغلط ولا يتعمد، وإذا روى حديثا منكرا، فيكون البلاء ممن روى عنه، فيكون ضعيفا، وليس هو ممن يتعمد الكذب))[١٧]،

---

(١) المسند للشاشي، (٣/ ٣٧٧).

(٢) تهذيب الكمال، (٨/ ١٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، حاتم، (٣/ ٣٧٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥١٢).

(٣) الطبقات الكبير، (٩/ ٣٧٥).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري، (٣/ ٤١٩).

(٥) الكامل في الضعفاء، (٣/ ٤٩٤).

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ٥١٢).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٥١٢).

(٨)الضعفاء الصغير للبخاري، (ص٥٨): الكامل في الضعفاء، (٣/ ٤٩٤)، وينظر: تهذيب الكمال (٨/ ١٦).

(٩) أحوال الرجال، (ص٣٥٥).

(١٠) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، (٢/ ٤٧٠).

(١١) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٥١٢).

(١٢) ينظر: المعرفة والتاريخ، (١/ ٤١).

(١٣) الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢/ ٢٥).

(١٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص٣٦).

(١٥) الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢/ ٢٥).

(١٦) المجروحين لابن حبان، (١/ ٢٨٨).

(١٧) الكامل لابن عدي، (٣ / ٥٨).

وقال الدارقطني: ضعيف[١]، وقال السمعاني: ((كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره، يروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الإثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره))[٢]، وقال ابن حجر: متروك وكان يدلس عن الكذابين[٣]وضعفه الجمهور[٤].

يونس بن عبيد بن دينار:

قال حماد بن زيد: ((فقهاؤنا أيوب وابن عون ويونس))[٥]، وقال الامام احمد: ((يونس ابن عبيد ثقة)) ثقة))[٦]، وقال ابن أبى خيثمة: ((كان يونس بن عبيد يدلس))[٧]، وقال يزيد بن زريع: ((لم يمنعني أن أحمل أحمل عن يونس أكثر مما حملت إلا أنى لم أكتب عنه إلا ما قال سمعت))[٨]، وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث))[٩]، وقال ابن معين: ((يونس بن عبيد لم يسمع يسمع من نافع شيئا إنما روى عنه مراسيل ولكنه روى عن بن نافع))[١٠]، وقال أيضا: ((يونس بن عبيد ثقة))[١١]، وقال أبو زرعة: ((يونس بن عبيد أحب إلى في الحسن من قتادة لان يونس من اصحاب الحسن وقتادة ليس من اقران يونس ويونس أحب إلي من هشام بن حسان))[١٢]، وسئل ((هل سمع من نافع فقال أتوهم أن في حديثه شيئا يدل على أنه سمع منه))[١٣]، وقال أبو حاتم: ((ثقة، وهو أحب إلي من هشام بن حسان وأكبر من سليمان التيمي، ولا يبلغ التيمي منزلة يونس بن عبيد))[١٤]، وقال أيضا: ((يونس بن عبيد يقال بينه وبين نافع رجل))[١٥]، وقال ابن حيان: ((وكان يونس رحمة الله عليه من سادات أهل زمانه علما وفضلا وحفظا وإتقانا وسنة وبغضا لأهل البد وهؤلاء أربع أنفس بالبصرة هم الذين أظهروا السنة بها مع التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير والمباينة لأهل البدع عبد الله بن عون ويونس بن عبيد وأيوب السختياني وسليمان التيمي))[١٦]، وقال ابن منجويه : ((وكان من سادات أهل زمانه علما وحفظا وإتقانا وسنة وبغضا لأهل البدع))[١٧]، وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت فاضل ورع))[١٨].

الحسن بن يسار البصري:

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني، (٢/ ١٥١).
(٢) الأنساب، (٨/ ١٤٢).
(٣) ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٢٨٣).
(٤) ينظر: تعريف أهل التقديس (١/ ١٧٥).
(٥) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، (١/ ٣٩٦).
(٦) الجرح والتعديل، (٩/ ٢٤٢).
(٧) المصدر نفسه، (١/ ٣٩٦).
(٨) المصدر السابق، (١/ ٣٩٦).
(٩) الطبقات الكبير، (٩/ ٢٥٩).
(١٠) تاريخ ابن معين –رواية الدوري، (٤/ ٢٤٩).
(١١) الجرح والتعديل، (٩/ ٢٤٢).
(١٢) الجرح والتعديل، (٩/ ٢٤٢).
(١٣) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص٢٤٩).
(١٤) الجرح والتعديل، (٣٢/ ٥٢٠).
(١٥) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص٢٤٩).
(١٦) الثقات لابن حبان، (٧/ ٦٤٧).
(١٧) رجال صحيح مسلم، (٢/ ٣٦٧).
(١٨) تقريب التهذيب، (ص٦١٣).

قال الامام احمد: ((هو من أصحاب ابن عون المعدودين من الثقات المأمونين))[١]، وقال ابن سعد: ((ثقة قليل الحديث))[٢]، وقال العجلي: ((تابعي، ثقة))[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: الذهبي: ((كان ثقة في نفسه، حجة رأسا في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم، لأنه .... تبرأ منها))[٥]، وقال ابن حجر: ((ثقة))[٦].

أبي بن كعب بن قيس (رضي الله عنه) صحابي.

الحكم على الحديث:

قال أبو حاتم: ((كذا رواه خارجة، وأخطأ فيه، ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، قوله، ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل))[٧]، وقال أبو زرعة عن هذا الحديث: ((رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكر))[٨]، وقال البيهقي: ((هذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن، بعضه من قوله غير مرفوع، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع، والله أعلم))[٩]، وقال ابن القيسراني: ((وخارجة متروك الحديث، ولم يروه عن يونس غيره))[١٠]، وقال البغوي: ((إسناده ضعيف))[١١]، وذكره ابن الجوزي في الأحاديث الواهية، بقوله: ((خارجة ضعفه ابن المبارك والدارقطني وقال يحيى بن معين ليس بثقة وقال أحمد: لابنه لا تكتب عنه وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج بخبره))[١٢]، وقال العلامة مظهر الدين الزيداني الحنفي: ((ضعيف))[١٣]، وقد ضعف الامام الذهبي جميع طرق المرفوع منه والموقوف[١٤]، وقال العلامة مغلطاي: ((وفيما قالوه نظر؛ لأنا رأينا غير خارجة رواه أيضا، وأسنده وهو محمد بن دينار الثقة برفع البأس عنه عند ابن معين وأبي حاتم، الصدوق عند أبي زرعة، الحسن الحديث عند ابن عدي))[١٥]، وقال ايضا: ((هذا الحديث مختلف فيه؛ فممن صححه: الحافظ أبو بكر بن خزيمة وأبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي؛ بذكره له في الأحاديث المختارة، وأبو عبد الله ابن البيع بذكره له شاهدا في مستدركه))[١٦].

خلاصة الحكم:

---

(١) الكمال في أسماء الرجال، (٤/ ٢٠٧).
(٢) الطبقات الكبير، (٩/ ١٤٧).
(٣) الثقات للعجلي، (ص٣٢٦).
(٤) ينظر: الثقات لابن حبان، (٥/ ٢٨٦).
(٥) ميزان الاعتدال، (١/ ٥٢٧).
(٦) تقريب التهذيب، (ص١٦٦).
(٧) العلل، لابن أبي حاتم، (١/ ٥٩٦).
(٨) المصدر السابق، (١/ ٥٩٦).
(٩) السنن الكبرى، البيهقي، (١/ ٣٠٣).
(١٠) ذخيرة الحفاظ، (٢/ ٩٥٩).
(١١) شرح السنة للبغوي، (٢/ ٥٣).
(١٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (١/ ٣٤٦).
(١٣) المفاتيح في شرح المصابيح، (١/ ٤٠٥).
(١٤) ينظر: المهذب في اختصار السنن الكبير، (١/ ٢٠٤).
(١٥) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي، (١/ ٣٩١).
(١٦) المصدر السابق، (١/ ٣٩١).

وبعد السرد أقوال اهل العلم في هذا الحديث وبيان حال رجاله لم أجد من صحح الحديث ولو بالتلميح، الا ما كان من قول العلامة مغلطاي، حيث قوى الحديث بمتابعة محمد بن دينار، وبما فهمه رحمه الله تعالى من صنيع بعض اهل العلم كونهم اخرجوه في بعض كتبهم، معتبرا ذلك الصنيع تصحيحا للحديث، لكن الامر لس كما ذهب اليه العلامة مغلطاي، كون اخراج الحديث من غير حكم عليه يعد هذا مقبول عندهم، فهذا بعيد كل البعد عن طريقة اهل هذا الفن من المحدثين، ولأنه لا بأس بذكر الحديث الضعيف في مثل هذه الدواوين، لعدم اشتراط أصحابها الصحة، ومن المستبعد ان يخالفوا العلماء ممن سبق ابن خزيمة والمقدسي وابن البيع على تضعيفه، كونهم مطبقين على تضعيفه، واما متابعة محمد بن دينار فقد حكم عليها أبو حاتم بقوله: ((كذا رواه خارجة، وأخطأ فيه، ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، قوله، ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل))[١]، وفيه يونس وقد عرف بالتدليس وقد رواه بالعنعنة، فكيف يستقيم هذا السند بنفسه وعليه القول قول الجمهور في تضعيف هذا الحديث.

٣.٢.المطلب الثالث: باب ترك الوضوء من القبلة:

قال الامام الترمذي: ((وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء))[٢].

بعد أن أورد حديث قال: حدثنا قتيبة، وهناد، وأبو كريب، وأحمد بن منيع، ومحمود بن غيلان، وأبو عمار، قالوا: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة: ((**أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ قال: قلت: من هي إلا أنت؟ فضحكت**))[٣].

تخريج الحديث:

اخرجه: ابن ابي شيبة[٤]، وبن راهويه[٥]، واحمد[٦]، وابن ماجه[٧]، والدارقطني[٨]، والبيهقي[٩]، والبيهقي[٩]، وابن عبد البر[١٠]، والبغوي[١١]: كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

تراجم الرواة جرحا وتعديلا:

---

(١) العلل، لابن أبي حاتم، (١/ ٥٩٦).

(٢) سنن الترمذي، (١/ ١٢٨).

(٣) سنن الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم، باب ترك الوضوء من القبلة، رقم: (٨٦)، (١/ ١٢٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، من قال: ليس في القبلة وضوء، (٢/ ٩٩).

(٥) مسند إسحاق بن راهويه، (٢/ ١٧١).

(٦) مسند أحمد، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، (٤٢/ ٤٩٧).

(٧) سنن ابن ماجه، أبواب الوضوء، باب الوضوء من القبلة، (ص١٤٥).

(٨) علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (١٥/ ٦٤).

(٩) معرفة السنن والآثار، (١/ ٣٧٦).

(١٠) الاستذكار، (١/ ٢٥٧).

(١١) شرح السنة للبغوي، (١/ ٣٤٦).

حبيب بن أبي ثابت:

قال شعبة: ((ثقة))[١]، وقال أبو بكر بن عياش: ((وكان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان، وكان هؤلاء الثلاثة أصحاب الفتيا وهم المشهورون، وما كان بالكوفة أحد إلا يذل لحبيب))[٢]، وقال يحيى بن معين: ((ثقة))[٣]، وقال العجلي: ((ثقة تابعي وكان مفتي الكوفة))[٤]، وقال أبو حاتم: ((صدوق، ثقة))[٥]، وقال ابن حبان: ((كان مدلسا))[٦]، وقال ابن عدي: ((هو أشهر وأكثر حديثا من أن أحتاج أن أذكر من حديثه شيئا وإنما ذكرت هذا المقدار من رواية الثوري، وشعبة عنه، وهو بشهرته مستغن عن أن أذكر من أخباره أكثر من هذا وقد حدث عنه الأئمة مثل الأعمش والثوري، وشعبة وغيرهم، وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه))[٧]، وقال ابن شاهين: ((كوفي ثقة))[٨]، وقال الذهبي: ((هو ثقة بلا تردد))[٩]، وقال ابن حجر: ((ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس))[١٠].

عروة بن الزبير بن العوام[١١]:

عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها):

الحكم على الحديث:

قال يحيى بن سعيد وقد ذكر له حديث الأعمش، عن حبيب، عن عروة: ((أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيبا لم يسمع من عروة شيئا))[١٢]، وقد ضعف هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ((لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة. . . وسئل أبو زرعة عن الوضوء من القبلة فقال: لم يصح حديث عائشة))[١٣]، وضعفه الامام البخاري: ((حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة))[١٤]، واورده الامام الترمذي في علله ثم قال: ((حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة))[١٥]، وكذلك رواه الدارقطني في علله وقال: ((الصواب، عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (١/ ١٣٩).
(٢) الطبقات الكبير، (٨/ ٤٣٨).
(٣) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (ص٣١٢).
(٤) الثقات للعجلي، (١/ ٢٨١).
(٥) سير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٩٠).
(٦) الثقات لابن حبان، (٤/ ١٣٧).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ٣١٩).
(٨) تاريخ أسماء الثقات، (ص٦٤).
(٩) سير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٩١).
(١٠) تقريب التهذيب، (ص١٥٠).
(١١) سبقت ترجمته.
(١٢) قال السنن الكبرى، البيهقي، (١/ ٢٠٠).
(١٣) التمهيد، ابن عبد البر، (١/ ١٠٦).
(١٤) شرح السنة للبغوي، (١/ ٣٤٦).
(١٥) العلل الكبير للترمذي، (ص٥٠).

صائم))[١]، وقال أيضا بعد ان ساق طرق الحديث: ((وكلها وهم والصحيح عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم))[٢]، وكذلك اعله البيهقي بقوله: ((فهذا أشهر حديث روي في هذا الباب، وهو معلول))[٣]، وقد فصل فصل القول ابن عبد البر فيه حيث قال: ((وهذا الحديث عندهم معلول فمنهم من قال لم يسمع حبيب من عروة، ومنهم من قال ليس هو عروة بن الزبير وضعفوا هذا الحديث ودفعوه وصححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات أئمة الحديث له، وحبيب بن أبي ثابت لا ينكر لقاؤه عروة لروايته عمن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتا وهو إمام من أئمة العلماء الجلة، وروي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي عليه السلام قبل وهو صائم وقال ((إن القبلة لا تنقض الوضوء))، وهذا عند الحجازيين خطأ وإنما هو لا تنقض الصوم))[٤]، وغاية من صححه يحمل على أنه قبل وهو صائم، أي الا ينقض الصوم، وضعفه البغوي[٥]، ونجد ان اقوال من سلف ذكرهم من الائمة النقاد يوافق قول الامام الترمذي في حكمه على هذا الحديث وقد فصل القول فيه بقوله: ((وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال: ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث، وقال: هو شبه لا شيء، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، وقد روي عن إبراهيم التيمي، عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ وهذا لا يصح أيضا، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعا من عائشة))[٦].

خلاصة الحكم:

وبعد دراسة الحديث سندا ومن خلال حكم الائمة على الحديث تبين ان قول الامام الترمذي هو قول الأوائل من النقاد في حكمهم على الحديث بالإعلال وانه لا يصح، ولان حبيبا وصف بالتدليس وقد عنعن في روايته هذه.

٣.المبحث الثاني: الأحاديث التي في باب الصلاة والزكاة والصوم.

وفيه أربع مطالب:

١.٣.المطلب الاول: باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة: قال الامام الترمذي: ((**ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء**))[٧].

بعد ان أورد حديث: قال حدثنا عبد بن حميد ومحمد بن مدويه، قالا: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا إسرائيل، عن ثوير، عن رجل من أهل قباء عن أبيه

(١) علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (١٥/ ٦٤).

(٢) المصدر نفسه، (١٥/ ٦٤).

(٣) معرفة السنن والآثار، (١/ ٣٧٦).

(٤) الاستذكار، (١/ ٢٥٧).

(٥) شرح السنة للبغوي، (١/ ٣٤٦).

(٦) سنن الترمذي، (١/ ١٠٦).

(٧) سنن الترمذي، (٢/ ٥٢).

وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشهد الجمعة من قباء**)). هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه[١].

تخريج الحديث:

أخرجه: ابن عدي[٢]، وأبو نعيم[٣]، وابن الاثير[٤]، والجوزقاني[٥]، بنفس طريق الترمذي، عن إسرائيل، عن ثور بن أبي فاختة، عن رجل، من أهل قباء، عن أبيه، وكان، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

وعبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي[٦]، ومجد الدين أبو السعادات[٧]، وضياء الدين المقدسي[٨]، والمزي[٩]، والمزي[٩]، كلهم بطريق الترمذي.

واخرج ابن ماجة شاهد لرواية الترمذي: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: ((إن أهل قباء كانوا يجمعون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة))[١٠].

اخرجه: ابن خزيمة ايضا[١١].

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق:

قال أبو نعيم: ((كان ثقة حدث عنه الناس حديثا كثيرا ومنهم من يستضعفه))[١٢]، وقال احمد: ((صالح الحديث)) [١٣]، وقال: ((فيه لين، سمع منه بآخرة))[١٤]، وقال أيضا: ((كان شيخا ثقة، وجعل يعجب في حفظه- ، وهو أحب إلي من شريك؛ لأنه صاحب كتاب))[١٥]، وقال: ((كان يحيى، يعني القطان – يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير))[١٦]، وقال يحيى بن معين: ((كان يحيى بن سعيد لا يروي عن إسرائيل ولا عن شريك))[١٧]، و((وكان لا يعبأ

---

(١) المصدر السابق، أبواب الجمعة، باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة، (٢/ ٥٢)، رقم: (٥٠٧).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٣١٧).

(٣) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، (٦/ ٣٠٧٨).

(٤) ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، (٦/٣٥٣).

(٥) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (٢/ ٢٩٠).

(٦) ينظر: الأحكام الوسطى، (١٠٢/٢).

(٧) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، (٦٦٤/٥).

(٨) ينظر: السنن والأحكام، (٣٥٥/٢).

(٩) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (٢٣٠/١١).

(١٠) سنن ابن ماجه، باب ما جاء من أين تؤتى الجمعة، (١/ ٣٥٦)، رقم: (١١٢٤).

(١١) ينظر: صحيح ابن خزيمة، باب ذكر شهود من كان خارج المدن الجمعة مع الإمام، (٣/ ١٧٧)، رقم: (١٨٦٠).

(١٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٦/ ٣٥٢).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ١٢٩).

(١٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٥١٩).

(١٥) الكمال في أسماء الرجال، (٣/ ٢٥٠).

(١٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٥٢٠).

(١٧) الضعفاء الكبير للعقيلي، (١/ ١٣١).

بإسرائيل))[١] وقال العجلي: ((كوفي ثقة وقال مرة جائز الحديث))[٢]، وقال العقيلي: ((مختلف فيه))[٣]، وقال ابن حبان: ((من المتقنين))[٤]، وذكره في الثقات[٥]، وقال ابن عدي: ((ولإسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته وأضعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به))[٦]، وقال: قال أبو حاتم: ((ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق))[٧]، من رجال مسلم[٨]، قال قال يعقوب بن شيبة: ((صالح الحديث. وفي حديثه لين))[٩]، قال الذهبي: ((وكان من أوعية الحديث، ومن ومن مشايخ الإسلام، كأبيه وجده، وأخيه عيسى))[١٠]، وقال ابن حجر: ((ثقة تُكلم فيه بلا حجة))[١١].

ثوير بن أبي فاختة: سعيد بن علاقة:

قال عمر بن علي الفلاس: ((كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ثوير بن أبي فاختة، وكان سفيان يحدث عنه))[١٢]، وكان سفيان بن عيينة يغمزه، وقال سفيان الثوري: ((كان ثوير من أركان الكذب))[١٣]، وقال يحيى بن معين:((ضعيف))[١٤]، وقال ابن مهدي: ضعيف[١٥]، وقال إبراهيم بن يعقوب: ((ضعيف الحديث))[١٦]،

قال العجلي: ((يكتب حديثه وهو ضعيف))[١٧]، وضعفه أبو داوود السجستاني[١٨]، وقال النسائي: ((ليس بثقة))[١٩]،ذكره العقيلي في الضعفاء[٢٠]، قال ابو حاتم: ((ضعيف مقاربا))، وقال أبو زرعة: ((ليس بذاك القوي))[٢١]، وقال ابن حبان: ((كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة))[٢٢]، قال ابن عدي: ((ولثوير غير ما ذكرت من الحديث وقد نسب

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ١٢٩).
(٢) الثقات للعجلي، (١/ ٢٢٢).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي، (١/ ١٣١).
(٤) مشاهير علماء الأمصار، (ص٢٦٧).
(٥) الثقات لابن حبان، (٦/ ٧٩).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ١٣٦).
(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٥٢١).
(٨) ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، (١/ ٧٠)، وينظر: رجال صحيح مسلم، (١/ ٧٤).
(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٥٢١).
(١٠) سير أعلام النبلاء، (٧/ ٤٨).
(١١) تقريب التهذيب، (ص١٠٤).
(١٢) علل الحديث، للفلاس، (ص٣٠٣).
(١٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٦٦٣).
(١٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، (ص٤٧٠).
(١٥) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، (ص٢٠٣).
(١٦) أحوال الرجال، (ص٥٧).
(١٧) الثقات للعجلي، (١/ ٢٦٢).
(١٨) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، (ص١٠٢).
(١٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص٢٧).
(٢٠) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، (١/ ١٨٠).
(٢١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ٤٧٢).
(٢٢) المجروحين لابن حبان، (١/ ٢٠٥).

إلى الرفض وضعفه جماعة كما ذكرت وأثر الضعف بين على رواياته))[١]، قال الدار قطني: ضعيف[٢]، وقال ابن شاهين: ضعيف[٣]، وقال الذهبي: ضعيف[٤]، ضعيف[٤]، وقال ابن حجر: ((ضعيف رمي بالرفض))[٥].

رجل من أهل قباء:

قال الجورقاني: ((من أهل قباء وأبوه مجهولان))[٦]، وقال ابن رجب:((مجهول))[٧]، وقال ابن حجر: ((هذا المجهول))[٨].

الحكم على الحديث:

وقد وافق عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي[٩] وضياء الدين المقدسي الامامَ الترمذي في حكمه على الحديث، حيث أوردوا قول الامام الترمذي من غير تعقيب عليه[١٠]، وقال الحافظ ابن رجب عن رواية الترمذي: ((وثوير، ضعيف الحديث: وشيخه مجهول))[١١]، وقال ابن الملقن: حديث غير صحيح[١٢]، وقال الحافظ ابن حجر: ((وحديث الترمذي من طريق رجل من أهل قباء عن أبيه وكان من الصحابة قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشهد الجمعة من قباء فيه هذا المجهول ومن حديث أبي هريرة (الجمعة على من آواه الليل إلى أهله) ضعفه أحمد والترمذي[١٣]،

وله شاهد من حديث أبي قلابة مرسل، رواه البيهقي[١٤]))[١٥]، وقال الحسين بن إبراهيم الجورقاني: ((هذا حديث باطل، والرجل من أهل قباء وأبوه مجهولان، وثوير هذا كوفي، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن ثوير، فقال: هو ضعيف، مقاربا لهلال بن خباب وحكيم بن جبير، وسألت أبا زرعة عنه، فقال: كوفي ليس بذاك القوي في خلاف ذلك))[١٦]، وقال ابن خزيمة عن رواية ابن ماجة: ((إن صح الخبر؛ فإن في القلب من سوء حفظ عبد الله بن عمر العمري رحمه الله))[١٧]، وقال البوصيري فيها: ((هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن عمر))[١٨].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢/ ٣١٩).

(٢) ينظر: علل الدارقطني، (١٢/ ٣٧٦)، وينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني، (١/ ٢٦١).

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص٦٤).

(٤) المغني في الضعفاء، (١/ ١٢٤).

(٥) تقريب التهذيب، (ص١٣٥).

(٦) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (٢/ ٢٩٠).

(٧) فتح الباري لابن رجب، (٨/ ١٦٧).

(٨) التلخيص الحبير، (٣/ ٩٩٢).

(٩) ينظر: الأحكام الوسطى، (١٠٢/٢).

(١٠) ينظر: السنن والأحكام، (٣٥٥/٢).

(١١) فتح الباري لابن رجب، (٨/ ١٦٧).

(١٢) ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (٤/ ٥٩٢).

(١٣) ينظر: سنن الترمذي، (٢/ ٥٢)، رقم: (٥٠٧).

(١٤) ينظر: السنن الكبرى (٣/ ١٧٦).

(١٥) التلخيص الحبير، (٢/ ١٣٤).

(١٦) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (٢/ ٢٩٠).

(١٧) صحيح ابن خزيمة، (٣/ ١٧٧).

(١٨) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (١/ ١٣٥).

فالحديث: فيه جهالة الرجل من أهل قباء، وفيه أيضاً ثوير بن أبي فاختة، وهو ضعيف، فلا تقوم به الحجة، وهو قول الامام الترمذي.

وأما الحديث الذي أخرجه ابن ماجة فإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عمر بن حفص وهو العمري، ومثله لا يعضد به[١].

خلاصة الحكم:

ولما مر معنا من اقوال في بيان حال سند الحديث وكلام النقاد على الحديث يتبين ان الحديث لا يصح بحال وهو كلام الترمذي رحمه الله تعالى.

المطلب الثاني: باب في استقبال الإمام إذا خطب:

قال الامام الترمذي: ((ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء))[٢].

بعد ان أورد حديث قال: حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن عطية، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا))[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه: الدار قطني[٤]، وأبو نعيم[٥]، وابن القيسراني[٦]، والبغوي[٧]، وابن الاثير[٨]، والتبريزي[٩]، والتبريزي[٩]، والمزي[١٠]، كلهم من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

واخرج ابن ماجة:

حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا الهيثم بن جميل، حدثنا ابن المبارك، عن أبان بن تغلب، عن عدي بن ثابت عن أبيه قال: ((كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر، استقبله أصحابه بوجوههم))[١١].

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

محمد بن الفضل بن عطية المروزي:

قال ابن معين: ((ليس بشيء))[١٢]، وقال أيضا: ((محمد كذاب))[١]، وقال أحمد: ((ليس بشيء حديثه

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ص (١٨٢) وتهذيب التهذيب، (٥/ ٣٢٦).

(٢) سنن الترمذي، (١/ ٥١٥).

(٣) المصدر السابق، أبواب الجمعة، باب في استقبال الإمام إذا خطب، رقم: (٥٠٩)، (١/ ٥١٥).

(٤) علل الدارقطني، (٥/ ١٣٩).

(٥) حلية الأولياء، (٤/ ٢٣٦).

(٦) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (ص٢٣٨).

(٧) شرح السنة للبغوي، (٤/ ٢٦٠).

(٨) جامع الأصول، (٥/ ٦٨٣).

(٩) مشكاة المصابيح، (١/ ٤٤٣).

(١٠) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (٧/ ١١١).

(١١) سنن ابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب، (٢/ ٢١٩).

(١٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (٤/ ٣٥٥).

حديث أهل الكذب))[٢]، وقال أيضا: ((كذابا يجيئك بالطامات))[٣]، وقال البخاري: ((رماه ابن أبي شيبة))[٤]، وقال أيضا: ((سكتوا عنه))[٥]، وقال الجوزجاني: ((كذابا))[٦]، وقال مسلم: ((متروك الحديث))[٧]، وقال النسائي: ((متروك الحديث))[٨]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٩]، وقال أبو حاتم: ((متروك الحديث))[١٠]، وقال ابن حبان: ((كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار))[١١]، وقال الحاكم: ((ذاهب الحديث))[١٢]، وقال الدارقطني: ((هو متروك الحديث))[١٣]، وقال ابن شاهين: ((ليس بشيء. حديثه حديث أهل الكذب))[١٤]، وقال أبو نعيم: ((روى عن زيد بن أسلم ومنصور بن المعتمر وأبي إسحاق وداود بن أبي هند موضوعات حدث بالعراق وخراسان))[١٥]، وقال عبد الغني المقدسي: ((محمد بن الفضل هذا ممن لا يرتاب في تركه))[١٦]، وقال الذهبي: ((تركوه))[١٧]، وقال ابن حجر: ((كذبوه))[١٨].

منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة:

قال شعبة: ((منصور من الثقات))[١٩]، وقال يحيى بن سعيد: ((كان من أثبت الناس))[٢٠]،

وقال ابن سعد: ((كان ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا عاليا))[٢١]، وقال يحيى بن معين: ((منصور من أثبت الناس))[٢٢]، وقال العجلي: ((كوفي ثقة ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد متعبد رجل صالح أكره على قضاء الكوفة فقضى عليها شهرين ولاه يزيد بن عمرو روى منصور من الحديث أقل من الفين وكان فيه تشيع قليل ولم يكن بغال وكان قد عمش من البكاء وصام))[٢٣]، وقال أبو حاتم: ((ثقة))[٢٤]، وقال ابن حبان: ((كان منصور من

(١) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (ص٢٣٨).
(٢) العلل ومعرفة الرجال، (٢/ ٥٤٩).
(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد، (١٥/ ١٥٥).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، (١/ ٥٥٧).
(٥) الضعفاء الصغير للبخاري، (ص١٠٥).
(٦) أحوال الرجال، (ص٣٤٢).
(٧) الكنى والأسماء، (١/ ٤٩٩).
(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص٩٣).
(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي، (٤/ ١٢٠).
(١٠) العلل لابن أبي حاتم، (٦/ ٤٥٧).
(١١) المجروحين لابن حبان، (٢/ ٢٧٨).
(١٢) الأسامي والكنى، (٥/ ١١٤).
(١٣) علل الدارقطني، (٥/ ١٤٠).
(١٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص١٦٤).
(١٥) الضعفاء لأبي نعيم، (ص١٤١).
(١٦) الكمال في أسماء الرجال، (٢/ ٣٧١).
(١٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (٢/ ٢١٠).
(١٨) تقريب التهذيب، (ص٥٠٢).
(١٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (١/ ١٥٣).
(٢٠) التاريخ الكبير، للبخاري، (٩/ ١٢٩).
(٢١) الطبقات الكبير، (٨/ ٤٥٦).
(٢٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (ص١٧١).
(٢٣) الثقات للعجلي، (٢/ ٢٩٩).
(٢٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٨/ ١٧٩).

العباد صام ستين سنة وقامها وكان جيرانه يحسبونه بالليل في الصيف خشبة قائمة فلما مات كانوا يقولون الخشبة ما فعلت وكان يتشيع وكان قد عمش من البكاء))[١]، وقال ابن الجوزي: ((من كبار التابعين، وكان من العلماء المتعبدين الثقات))[٢]، وقال الذهبي: ((الكوفي الحافظ، أحد الأعلام، أخذ عن أبي وائل، وكبار التابعين))[٣]، وقال أيضا: ((الحافظ، الثبت، القدوة))[٤]، وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت وكان لا يدلس))[٥].

إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي:

قال الشعبي: بعد ان أخبر بموت إبراهيم فقال: أحمد الله أما إنه لم يخلف خلفه مثله، قال: وهو ميتا أفقه منه حيا[٦]، وقال يحيى بن معين: ((مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبي))[٧]، وقال ابن المديني: (لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم. قلت له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروه عن سعيد ابن أبي عروبة، غير أبي معشر، عن إبراهيم، وهو ضعيف))[٨]، وقال العجلي: ((ثقة وكان مفتي الكوفة هو والشعبي في زمانهما وكان رجلا صالحا فقيها متوقيا قليل التكلف ..... لم يسمع إبراهيم النخعي من مسروق شيئا ..... لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد أدرك منهم جماعة ورأى عائشة رضي الله عنها رؤيا))[٩]، وقال أبو حاتم: ((لم يلق أحدًا من الصحابة إلا عائشة، ولم يسمع منها، فإنه دخل عليها وهو صغير))[١٠]، وقال أبو زرعة: ((علم من أعلام أهل الإسلام وفقيه من فقهائهم))[١١]، وقال العجلي: ثقة[١٢]، وقال الذهبي: ((كان عجبا في الورع والخير متوقيا للشهرة رأسا في العلم))[١٣]، وقال ابن حجر: ((ثقة إلا أنه يرسل كثيرا))[١٤].

علقمة بن قيس:

قال احمد: ((أفضل التابعين: قيس، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق، هؤلاء كانوا فاضلين، ومن عليه التابعين))[١٥]، وقال أيضا: ((ثقة من أهل الخير))[١٦]، وقال يحيى بن معين: ((علقمة يعنى ابن

---

(١) الثقات لابن حبان، (٧/ ٤٧٤).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٧/ ٣١٩).

(٣) العبر في خبر من غبر، (١/ ١٣٦).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٥/ ٤٠٢).

(٥) تقريب التهذيب، (ص٥٤٧).

(٦) ينظر: الطبقات الكبير، (٨/ ٤٠١)، وينظر: التاريخ الكبير، الكبير، للبخاري (٢/ ١٣).

(٧) تاريخ ابن معين، (٤/ ١٤).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، (١/ ٢٨٧).

(٩) الثقات للعجلي، (١/ ٢٠٩).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال، (١/ ٢٨٧).

(١١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٢/ ١٤٥).

(١٢) ينظر: الثقات لابن حبان، (٤/ ٨).

(١٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (١/ ٢٢٧).

(١٤) تقريب التهذيب، (ص٩٥).

(١٥) مسائل أحمد، رواية ابن هانئ (٢/ ١٩٨).

(١٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٦/ ٤٠٤).

قيس ثقة))[١]، وقال ابن سعد: ((كان ثقة كثير الحديث))[٢]، وقال العجلي: ثقة[٣]، وقال ابن حبان: ((كان راهب أهل الكوفة عبادة وعلما وفضلا وفقها وكان من أشبههم بعبد الله بن مسعود هديا ودلا))[٤]، وقال الذهبي: ((كان فقيها إماما بارعا طيب الصوت بالقرآن ثبتا فيما ينقل صاحب خير وورع كان يشبه بن مسعود في هديه ودله وسمته وفضله))[٥]، وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت فقيه عابد))[٦].

عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) صحابي.

الحكم على الحديث:

قال ابن عدي بعد ان ذكر الحديث: ((وهذ بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير محمد بن الفضل هذا ولمحمد بن الفضل غير ما ذكرت من الحديث وعامة حديثه ما لا يتابعه الثقات عليه))[٧]، وقال الدارقطني: بعد ان ذكر له طريق عن محمد بن الفضل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؛ كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى استقبلنا بوجهه، قال عن هذا الطريق: ((ولا يصح فيه الأعمش))[٨]، وقال أيضا: ((وإنما هو حديث محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث))[٩]، وقال أبو نعيم: ((تفرد به محمد بن الفضل بن عطية عن منصور))[١٠]، وقال ابن القيسراني بعد يراده الحديث: ((ومحمد هذا يروي الموضوعات عن الثقات))[١١]، وقد ذكر الامام البغوي[١٢]، والامام ضياء الدين المقدسي[١٣]، والامام المزي[١٤]، والطيبي[١٥]، وابن كثير[١٦]، قول الامام الترمذي وكلامه على الحديث ولم يتعقبه بشيء بل ذكره كلامه على سبيل الاستدلال على ضعف الحديث[١٧]، وقال ابن رسلان: ((ضعيف))[١٨]، وقال الامام ابن حجر: ((رواه الترمذي، بإسناد ضعيف))[١٩]، وقال أيضا: ((ضعفه به الدارقطني وابن عدي وغيرهما))[٢٠]، وضعفه الامام العيني[٢١].

---

(١) المصدر نفسه، (٦/ ٤٠٤).

(٢) الطبقات الكبير، (٨/ ٢١٣).

(٣) ينظر: الثقات للعجلي، (ص٣٣٩).

(٤) الثقات لابن حبان، (٥/ ٢٠٨).

(٥) تذكرة الحفاظ، (١/ ٣٩).

(٦) تقريب التهذيب، (ص٣٩٧).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٧/ ٣٦٢).

(٨) علل الدارقطني، (٥/ ١٣٩).

(٩) المصدر السابق، (٥/ ١٣٩).

(١٠) حلية الأولياء، (٥/ ٤٥).

(١١) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (ص٢٣٨).

(١٢) ينظر: شرح السنة للبغوي، (٤/ ٢٦٠).

(١٣) ينظر: السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، (٢/ ٣٦٥).

(١٤) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (٧/ ١١١).

(١٥) ينظر: شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن، (٤/ ١٢٨٥).

(١٦) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، (١/ ١٩٦).

(١٧) ينظر: شرح السنة للبغوي، (٤/ ٢٦٠).

(١٨) شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (٥/ ٥٧٢).

(١٩) بلوغ المرام من أدلة الأحكام ت الزهيري، (ص١٣٦).

(٢٠) التلخيص الحبير، (٢/ ١٥٨).

(٢١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٦/ ٢٢٠).

أما الحديث الذي رواه ابن ماجة، فقد اخرجه الامام أبو داوود في المراسيل[١]، وقال البوصيري: ((هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل))[٢]. لأن ووالد عدي لا صحبة له.

خلاصة الحكم:

لا يصح الحديث بوجه من الوجوه لما تقدم من نقل اقوال اهل العلم على هذا الخبر.

قال الترمذي: ((وفي الباب عن ابن عمر، وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب. وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق))[٣].

٣.٣.المطلب الثالث: باب ما جاء في زكاة الحلي:

قال الامام الترمذي: ((ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء))[٤].

بعد ان أورد حديث قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ((أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: أتؤديان زكاته؟ قالتا: لا، قال: فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتحبان أن يسوركما الله بسوارين)) من نار؟ قالتا: لا، قال: فأديا زكاته.

وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحو هذا.

والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث[٥].

الحديث[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه: عبد الرزاق، عن المثنى بن الصباح[٦]، وأحمد، من طريق الحجاج بن أرطأة[٧]، وأبو داود[٨]، داود[٨]، والنسائي[٩]: من طريق حسين المعلم، وكلهم: وكلهم: أي: (مثنى، والحجاج، وحسين) عن عمور بن شعيب عن أبيه عن جده.

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

قتيبة بن سعيد:

---

(١) ينظر: المراسيل لأبي داود، (ص١٠٠).

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (١/ ١٣٧).

(٣) سنن الترمذي، (١/ ٥١٥).

(٤) سنن الترمذي، (٢/ ٢٢).

(٥) سنن الترمذي، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الحلي، (٢/ ٢٢).

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الزكاة، باب التبر والحلي، (٣٩٢/٤).

(٧) مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، (٧/١١).

(٨) سنن ابي داود، كتاب، الزكاة، باب الكنز ما هو وزكاة الحلي، (١٤٥/٢).

(٩) سنن النسائي، كتاب، الزكاة، باب زكاة الحلي، (٤٨/٥).

ووثقه الامام احمد وقال يحيى بن معين ثقة[١]، وقال النسائي: ثقة[٢]، ووثقه أبو حاتم[٣]، وقال ابن حبان: ((وكان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن))[٤]، أخرج له البخاري[٥]، ومسلم[٦]، وقال إسماعيل الاصبهاني قوام السنة: ((كان أحد الأئمة في الحديث، كان ينصر السنة))[٧]، وقال الامام ابن حجر: ((ثقة ثبت))[٨].

عبد الله بن لهيعة:

قال ابن سعد: ((كان ضعيفا وعنده حديث كثير))[٩]، وضعفه ابن المبارك، واحمد[١٠]، وكان يحيى بن سعيد: ((كان لا يراه شيئا))[١١]، وضعفه أبو زرعة[١٢]، وقال النسائي:((ضعيف))[١٣]، قال ابن عدي: ((وهذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه وبينت جزءا من أجزاء كثيرة مما يرويه بن لهيعة عن مشايخه وحديثه حسن كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه))[١٤]، وقال الدارقطني: ضعيف[١٥]، وقال ابن حجر: ((صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون))[١٦].

عمرو بن شعيب:

قال يحيى القطان: ((حديث عمرو بن شعيب واه عندنا))[١٧]، وقال يحيى بن معين: ((إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو يقول أبي عن جدي عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ها هنا جاء ضعفه ... فإذا حدث عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أو عن سليمان بن يسار أو عن عروة فهو ثقة عن هؤلاء))[١٨]، وقال البخاري: ((رأيت ((رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والحميدي، وإسحق بن راهويه يحتجون به، ما يكون؟ ما تركه أحد من المسلمين، وصدقة، وأبو عبيد، وعامة أصحابنا، لا أعلم تركه أحد))[١٩]، وذكره في الضعفاء[٢٠]، وقال

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٧/ ١٤٠).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢٣/ ٥٢٩).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٧/ ١٤٠).
(٤) الثقات لابن حبان، (٩/ ٢٠).
(٥) ينظر صحيح البخاري، كتاب الايمان، باب افشاء السلام، (١٥/١).
(٦) ينظر: رجال صحيح مسلم، (٢/ ١٥١).
(٧) سير السلف الصالحين – إسماعيل الأصبهاني، (٣/ ١١٦٦).
(٨) تقريب التهذيب، (ص٤٥٤).
(٩) الطبقات الكبير، (٩/ ٥٢٤).
(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٥/ ١٤٦).
(١١) ينظر: التاريخ الأوسط، (٢/ ٢٠٧).
(١٢) ينظر: أسامي الضعفاء، أبو زرعة الرازي، (٢/ ٦٣٠).
(١٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص٦٤).
(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥/ ٢٥٣).
(١٥) ينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني، (٢/ ١٦٠).
(١٦) تقريب التهذيب، (ص٣١٩).
(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/ ٢٠٢).
(١٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (٤/ ٤٦٢).
(١٩) التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٤٢٦).
(٢٠) الضعفاء الصغير للبخاري، (ص١٠٠).

العجلي: ((ثقة))[١]، وقال أبو زرعة: ((وانما أنكروا عليه كثرة روايته عن ابيه عن جده وقال انما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وقال أبو زرعة ما اقل ما نصيب عنه مما روى عن غير ابيه عن جده من المنكر وعامة هذه المناكير الذي يروي عن عمرو بن شعيب انما هي عن المثنى بن الصباح وابن لهيعة والضعفاء)). وقال أيضا: ((كأنه ثقة في نفسه انما تكلم فيه بسبب كتاب عنده))[٢]، وقال أبو حاتم: ((ليس بقوي يكتب حديثه وما روى عنه الثقات فيذاكر به)) [٣]، قال ابن حبان: ((الصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات، لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، وحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح، هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم))[٤]، وقال ابن عدي: ((وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبه أحمد بن حنبل يكون ما يرويه، عن أبيه، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا لأن جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو محمد ليس له صحبة وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه، عن أبيه، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه ولم يدخلوه في صحاح ما خرجوه وقالوا هي صحيفة))[٥]، وضعفه الدارقطني[٦]، وقال ابن شاهين بعد ان ساق الخلاف فيه: ((وهذا الاختلاف في العوام يحتمل التوقف فيه، ولا يدخل في الصحيح، لأن يحيى بن معين، ضعفه. ويحيى القطان لم يطلقه له الثقة، ذكره بكلام معلق))[٧]، وقال ابن حجر: ((عمرو بن شعيب ضعفه ناسٌ مطلقًا، ووثَّقَه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقًا، فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه، فربما دلَّس ما في الصحيفة بلفظ: (عن) ... فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها، وأما رواية أبيه عن جده، فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه))[٨]، وقال أيضا: ((صدوق))[٩].

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص:

قال ابن حبان: ((ويقال إن شعيب بن محمد سمع جده وليس ذلك عندي بصحيح))[١٠]، وقال

(١) الثقات للعجلي، (٢/ ١٧٧).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (٦/ ٢٣٩).

(٣) المصدر نفسه، (٦/ ٢٣٩).

(٤) المجروحين لابن حبان، (٢/ ٤٠).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/ ٢٠٥).

(٦) الضعفاء والمتروكون للدارقطني، (٢/ ١٦٥).

(٧) المختلف فيهم، (ص٥٦).

(٨) تهذيب التهذيب، (١٠/ ١٠٨).

(٩) تقريب التهذيب، (ص٤٢٣).

(١٠) الثقات لابن حبان، (٤/ ٣٥٧).

النووي: ((تابعي، سمع جده عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وابن عباس، رضي الله عنهم))[١]، وقال الذهبي: ((صدوق))[٢]، وقال الحافظ: الحافظ: ((صدوق ثبت سماعه من جده))[٣].

عبد الله بن عمرو بن العاص: صحابي (رضي الله عنه).

الحكم على الحديث:

قال الامام النووي بعد ان ذكر قول الامام الترمذي وحكمه على الحديث: ((وهذا التضعيف الذي ضعفه الترمذي بناه على انفراد ابن لهيعة والمثنى بن الصباح به وليس هو منفردا بل رواه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم كما ذكرنا عن عمرو بن شعيب وحسين ثقة بلا خلاف روى له البخاري ومسلم ورواه النسائي من رواية خالد بن الحارث مرفوعا كما سبق))[٤].

وقال ابن الملقن: ((وهذا من الترمذي رحمه الله إنما ذكره لأنه لم يقع له الحديث إلا من طريق المثنى بن الصباح وابن لهيعة عن عمرو، وإلا فله طريقة أخرى صحيحة رواها أبو داود والنسائي من حديث حسين المعلم، رواه أبو داود عن (حميد بن مسعدة وأبي كامل الجحدري، عن خالد بن الحارث) عن حسين. والنسائي عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد، عن حسين، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده))[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: ((لفظ أبي داود أخرجه من حديث حسين المعلم وهو ثقة عن عمرو وفيه رد على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو وقد تابعهم حجاج بن أرطاة أيضا))[٦].

وقال العيني: ((قال المنذري: لعل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما، وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه))[٧].

خلاصة الحكم:

وبعد سرد اقوال العلماء، يتلخص الحكم بصحة الحديث، وقد قال الامام المزي: ((أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادعى فيه خلاف ذلك، فدعواه مردودة حتى يأتي عليها بدليل صحيح يعارض))[٨]، وقال العلائي: ((والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو وقد بينت ذلك وبسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب))[٩]، وقد صح اليه القول من طريق اخر.

المطلب الرابع: باب ما جاء في الكحل للصائم:

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، (١/ ٢٤٦).

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (١/ ٤٨٨).

(٣) تقريب التهذيب، (ص٢٦٧).

(٤) المجموع شرح المهذب، (٦/ ٣٣).

(٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الشرح الكبير، (٥/ ٥٦٥).

(٦) التلخيص الحبير، (٢/ ٣٨٥).

(٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٩/ ٣٤).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٢/ ٥٣٦).

(٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص١٩٦).

قال الامام الترمذي: ((ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء))[١].

بعد ان أورد حديث قال: حدثنا عبد الأعلى بن واصل، قال: حدثنا الحسن بن عطية، قال: حدثنا أبو عاتكة، عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((اشتكت عيني، أفأكتحل وأنا صائم قال: نعم)).

وفي الباب عن أبي رافع، حديث أنس حديث ليس إسناده بالقوي، وأبو عاتكة يضعف[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه: البغوي[٣]، وابن الجوزي[٤]، وابن الاثير[٥]، وضياء الدين المقدسي[٦]، وابن عبد الهادي[٧]، الذهبي[٨]، والزيلعي[٩]. كلهم بالسند الذي رواه الامام الترمذي، مداره على أبي عاتكة.

ووجدت لحديث انس شاهدا من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها رواه ابن ماجة، قال: حدثنا أبو التقي هشام بن عبد الملك الحمصي، حدثنا بقية، حدثنا الزبيدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة قالت: ((اكتحل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم))[١٠].

تراجم الرواة جرحاً وتعديلاً:

عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى بن هلال:

قال أبو حاتم: ((صدوق))[١١]، وقال النسائي: ((ثقة))[١٢]، وقال ابن حبان: ثقة[١٣]، وقال ابن حجر: ((الكوفي ثقة))[١٤].

الحسن بن عطية بن نجيح:

قال أبو حاتم: ((كوفي صدوق))[١٥]، وقال مغلطاي: ((ولما ذكره ابن خلفون في جملة "الثقات"، قال: قال أبو الفتح الأزدي: ضعيف، قال ابن خلفون: أبو حاتم الرازي أعلم به من الأزدي وأقعد، وقد وصفه بالصدق، وذكره أبو حفص بن شاهين في جملة الثقات))[١٦]، وقال ابن حجر: ((الكوفي صدوق))[١٧].

---

(١) سنن الترمذي، (٢/ ٩٧).

(٢) المصدر نفسه، (٢/ ٩٧).

(٣) مصابيح السنة، للبغوي، (٢/ ٨١).

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي، (٢/ ٩٠).

(٥) جامع الأصول، لابن الاثير، (٦/ ٢٩٥).

(٦) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، والسلام، ضياء الدين، (٣/ ٤٦٨).

(٧) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢٤٧).

(٨) تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٨٠).

(٩) نصب الراية، للزيلعي، (٢/ ٤٥٦).

(١٠) سنن ابن ماجه كتاب الصيام، باب ما جاء في الصائم يقيء، (٢/ ٥٨٣).

(١١) الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٣٦٤).

(١٢) مشيخة النسائي، (ص٧١).

(١٣) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤٠٩).

(١٤) تقريب التهذيب (ص٣٣٢).

(١٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٧).

(١٦) إكمال تهذيب الكمال، (٢/ ٣١٢).

(١٧) تقريب التهذيب (ص١٦٢).

طريف بن سلمان، أبو عاتكة:

قال البخاري: ((منكر الحديث))[١]، وقال النسائي: ((ليس بثقة))[٢]،

وقال العقيلي: ضعيف[٣]، وقال أبو حاتم: ((ذاهب الحديث، ضعيف الحديث))[٤]، وقال ابن حبان: ((منكر ((منكر الحديث جدًّا، روى عن أنس ما لا يشبه حديثه، وربما روى عنه ما ليس من حديثه))[٥]،

وقال ابن عدي: ((منكر الحديث))[٦]، وقال الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم))[٧]، وقال ابن عبد البر: ((عندهم ((عندهم ضعيف الحديث))[٨]، وقال ابن حجر: ((ضعيف))[٩].

وأبو عاتكة مجمع على ضعفه))[١٠].

وقد اعتمد كل من جاء بعد الامام الترمذي قول الامام الترمذي في حكمه على الحديث، كابن الجوزي[١١]، وضياء الدين المقدسي[١٢]، والمزي[١٣]، وابن عبد الهادي[١٤]، الذهبي[١٥]، والزيلعي[١٦]، من غير خلاف ولا تعقب.

اما الحديث ابن ماجة ففيه سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وهو ضعيف. ضعفه احمد: ((حدث بأحاديث مناكير))[١٧]، وقال البخاري: ((كان جرير يكذبه))[١٨]، وقال مسلم: ((متروك الحديث))[١٩]، وغيرهم ولم يحسن حاله أحدا، فبمثله لا تقم حجة فيه.

خلاصة الحكم:

فالحديث الذي رويه أبو عاتكة طريف بن سلمان، عن أنس، وهو منكر، ولم يتابع عليه.

أنس بن مالك بن النضر (رضي الله عنه) صحابي:

الحكم على الحديث:

قال ابن عبد الهادي: ((هذا الحديث انفرد به الترمذي، وسناده واهٍ جدًا،

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٦٣٣).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص٦٠).

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٣٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٩٤).

(٥) المجروحين لابن حبان ت حمدي (١/ ٤٨٨).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٨٨).

(٧) الأسامي والكنى، (٥/ ٢٦٩).

(٨) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٢/ (٢/ ٨٦٥).

(٩) تقريب التهذيب (ص٦٥٣).

(١٠) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢٤٧).

(١١) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي، (٢/ ٩٠).

(١٢) ينظر: السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، ضياء الدين، (٣/ ٤٦٨).

(١٣) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١/ ٢٤٣).

(١٤) ينظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢٤٧).

(١٥) ينظر: تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٨٠).

(١٦) ينظر: نصب الراية، للزيلعي، (٢/ ٤٥٦).

(١٧) الجامع لعلوم الإمام أحمد، (١٧/ ١١٤).

(١٨) التاريخ الأوسط، (٢/ ١٩٦).

(١٩) الكنى والأسماء، للإمام مسلم، (١/ ٥٤٨).

٤.الخاتمة والتوصيات:

يمكن ان نلخص أبرز النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث نجملها بالنقاط الاتية:

١. جاءت الأحاديث التي تكلم فيها الامام الترمذي بقوله: (ولا يصح في البابي شيء عن البي صلى الله عليه وسلم) سبع أحاديث، ثلاث منها في أبواب الطهارة، وأربعة في باب الصلاة والزكاة والصوم.
٢. لقد وافق الامام الترمذي العلماء في جل أحكامه على هذه الأحاديث الا حديثا واحدا، وهو حديث: ((أن امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب...)) فقد صح من طريق أخرجه أبو داود، من طريق حسين المعلم.
٣. بينت الدراسة ان أبوابا كاملة في الحديث مدارها على متروكين وضعفاء مما يجعل الغرابة والتفرد في أصل الباب علامة واضحة على ضعف الحديث.
٤. ان موافقة النقاد لأحكام الامام الترمذي كالإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة ووأبي حاتم وغيرهم، له دليل على صناعته الحديثة وخاصة في أبواب العلل.
٥. يعد لفظ الامام الترمذي هذا من الالفاظ الكلية التي مبناها الاستقراء التام فحكمه يتجاوز الحكم على الحديث الواحد سندا، أو متنا، بل يتعدى ذلك الى الحكم على كل ما جاء في الباب.
٦. كما يعد هذا اللفظ اشد في التضعيف من الحكم على حديث بعينه بعدم الصحة، لان الحكم على حديث بالضعف لا يعني ان جميع الباب لا يصح فيه شيء.
٧. وقد كشفت الدراسة أن أكثر المتأخرين اعتمدوا أقوال الامام الترمذي من غير تعقب او استدراك مما يوضح أهمية اقوال الامام الترمذي في باب التصحيح والتضعيف والحكم على الأحاديث والاكتفاء بها.
٨. كما كشفت الدراسة ان كثير من الأبواب الفقهية لا يصح فيها حديث مرفوع عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، مع ذلك العمل عليه عند أهل العلم، مما يوضح لنا ثمة فرق بين ما صح معناه وبين او ما صح لفظه.

–وصلى الله على نبينا محمد وعلى أله وصحبه وسلم–

التوصيات:

اوصي الباحثين بدراسة الاحكام الكلية عند الائمة النقاد كلفظ: (لا أصل له)، (لا يثبت شيء)، (ليس في الباب شيء) دراسة نقدية تطبيقية.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢ هـ)، لبنان، ط/١، ٢٠١١ م.

٢. الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت ٥٣٢ هـ)، مكتبة المعارف – السعودية، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٣. التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن صلح الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط/١، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م.

٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ – ٤٦٣هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الفرقان–لندن، ط/١، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٧ م.

٥. تهذيب التهذيب، التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط/١، ١٣٢٦هـ.

٦. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ – ٨٠٤ هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط/١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٧. الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة.

٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط/٢٧، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

٩. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط/١.

١٠. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/١.

١١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/٣، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

١٢. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي،

عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٣. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.

١٤. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٥. سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية – الهند، ط/٢، ١٤٠٣ هـ –١٩٨٢ م.

١٦. الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

١٧. شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت٧٣٤هـ)، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٨. شرح السنة، شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٩. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، ط/١– ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٢٠. صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم – بيروت، ط/١، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

٢١. صحيح ابن خزيمة، إمام الأئمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ولد ٢٢٣ – ت ٣١١ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقَدّم له: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ]، المكتب الإسلامي – بيروت، ط/.١

٢٢. صحيح البخاري، صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي (٢٥٦: ت)، تحقيق: جماعة من العلماء، السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ط/١، ١٤٢٢ هـ.

٢٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ – ٢٦١ هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط/١ ،١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م.

٢٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط/١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٥. العلل لابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، ط/١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٢٦. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، ط/٢، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م.

٢٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط/١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٢٨. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط/٢، ١٤٢٨ هـ،

٢٩. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط/١، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.

٣٠. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣١. المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، دَار الغَرب الإسلامي، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٢. مسند أبي يعلى الموصلي، الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (٢١٠ – ٣٠٧ هـ)، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث – القاهرة، ط/١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٣٣. مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، ط/١، ١٤١٢ – ١٩٩١.

٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط/١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م

٣٥. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد

الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ٢٠٠٩ م.

٣٦. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، ط/١، ١٩٩٦ م.

٣٧. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣٨. مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (ت٣١٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، ط/١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٣٩. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١.

Bibliography and References

The Holy Qur'an.

1. Ikmal Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal, Ala al-Din Mughaltay (d. 762 AH) Ikmal Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal, Ala al-Din Mughaltay bin Qalij al-Hanafi (d. 762 AH), Lebanon, 1st ed., 2011 AD.

2. Al-Ima' ila Atraf Ahadith Kitab al-Muwatta', Abu al-Abbas Ahmad bin Tahir al-Dani al-Andalusi (d. 532 AH), Maktabat al-Ma'arif - Saudi Arabia, 1st ed., 1424 AH - 2003 AD.

3. Al-Tarikh al-Kabir, Imam Abu Abdillah Muhammad bin Ismail al-Bukhari (d. 256 AH), verification and study: Muhammad bin Solh, Al-Nashir Al-Mutamayyiz for Printing, Publishing and Distribution, Riyadh, 1st ed., 1440 AH - 2019 AD.

4. Al-Tamhid lima fil-Muwatta' min al-Ma'ani wal-Asanid, Abu Umar bin Abd al-Barr al-Namari al-Qurtubi (368 - 463 AH), verified and commented on by: Bashar Awad Marouf, Al-Furqan Foundation – London, 1st ed., 1439 AH - 2017 AD.

5. Tahdhib al-Tahdhib, Al-Tahdhib, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), Matba'at Dairat al-Ma'arif al-Nizamiyyah, India, 1st ed., 1326 AH.

6. Al-Tawdih li-Sharh al-Jami' al-Sahih, Siraj al-Din Abu Hafs Umar bin Ali bin Ahmad al-Ansari al-Shafi'i, known as Ibn al-Mulaqqin (723 - 804 AH), verification: Dar al-Falah for Scientific Research and Heritage Verification under the supervision of Khalid al-Ribat, Juma'ah Fathi, Dar al-Nawadir,

Damascus – Syria, 1st ed., 1429 AH - 2008 AD.

7. Al-Jami' al-Sahih (Sahih Muslim), Book of Mosques and Places of Prayer, Chapter on Night Prayer, and the Number of Rak'ahs of the Prophet (peace be upon him) at Night, and that Witr is One Rak'ah, and that One Rak'ah is a Valid Prayer.

8. Zad al-Ma'ad fi Hadyi Khayr al-Ibad, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Sa'd Shams al-Din Ibn Qayyim al-Jawziyyah (d. 751 AH), Muassasat al-Risalah, Beirut - Al-Manar Islamic Bookstore, Kuwait, 27th ed., 1415 AH / 1994 AD.

9. Sunan Ibn Majah, Ibn Majah Abu Abdillah Muhammad bin Yazid al-Qazwini, and Majah is the name of his father Yazid (d. 273 AH), verification: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyyah, 1st ed.

10. Sunan Abi Dawud, Abu Dawud Sulayman bin al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr al-Azdi al-Sijistani (d. 275 AH), verification: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon – Beirut, 1st ed.

11. Sunan al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sawrah bin Musa bin al-Dahhak, al-Tirmidhi, Abu Isa (d. 279 AH), verification and commentary: Ahmad Muhammad Shakir, Mustafa al-Babi al-Halabi Library and Printing Company – Egypt, 3rd ed., 1395 AH - 1975 AD.

12. Sunan al-Daraqutni, Abu al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad bin Mahdi bin Mas'ud bin al-Nu'man bin Dinar al-Baghdadi al-Daraqutni (d. 385 AH), verified, text adjusted and commented on by: Shu'ayb al-Arna'ut, Hasan Abd al-Mun'im Shalabi, Abd al-Latif Hirzallah, Ahmad Barhum, Muassasat al-Risalah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1424 AH - 2004 AD.

13. Al-Sunan al-Kubra, Abu Bakr Ahmad bin al-Husayn bin Ali al-Bayhaqi (d. 458 AH), verification: Muhammad Abd al-Qadir Ata, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 3rd ed., 1424 AH - 2003 AD.

14. Al-Sunan al-Kubra, Abu Abd al-Rahman Ahmad bin Shu'ayb al-Nasa'i (d. 303 AH), verification: Hasan Abd al-Mun'im Shalabi, Muassasat al-Risalah – Beirut, 1st ed., 1421 AH - 2001 AD.

15. Sunan Sa'id bin Mansur, Abu Uthman Sa'id bin Mansur bin Shu'bah al-Khurasani al-Jawzajani (d. 227 AH), verification: Habib al-Rahman al-A'zami, Al-Dar al-Salafiyyah – India, 2nd ed., 1403 AH - 1982 AD.

16. Al-Shafi fi Sharh Musnad al-Shafi'i li-Ibn al-Athir, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad Ibn al-Athir (d. 606 AH).

17. Sharh al-Tirmidhi «Al-Nafh al-Shadhi Sharh Jami' al-Tirmidhi», Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ahmad, Ibn Sayyid al-Nas, al-Ya'mari al-Rab'i, Abu al-Fath, Fath al-Din (d. 734 AH), verification: Abu Jabir al-Ansari, Abd al-Aziz Abu Rahlah, Salih al-Lahham, Dar al-Sumay'i for

Publishing and Distribution, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.

18. Sharh al-Sunnah, Sharh al-Sunnah, Muhyi al-Sunnah, Abu Muhammad al-Husayn bin Mas'ud bin Muhammad bin al-Farra' al-Baghawi al-Shafi'i (d. 516 AH), verification: Shu'ayb al-Arna'ut - Muhammad Zuhayr al-Shawish, Al-Maktab al-Islami - Damascus, Beirut, 2nd ed., 1403 AH - 1983 AD.

19. Sharh Ma'ani al-Athar, Abu Ja'far Ahmad bin Muhammad bin Salamah bin Abd al-Malik bin Salamah al-Azdi al-Hajari al-Misri, known as al-Tahawi (d. 321 AH), verified and introduced by: (Muhammad Zuhri al-Najjar - Muhammad Sayyid Jad al-Haq) from the scholars of Al-Azhar Al-Sharif, 1st ed. - 1414 AH, 1994 AD.

20. Sahih Ibn Hibban: Al-Musnad al-Sahih 'ala al-Taqasim wal-Anwa' min Ghayr Wujud Qat' fi Sanadiha wa-la Thubut Jarh fi Naqiliha, Abu Hatim Muhammad bin Hibban bin Ahmad al-Tamimi al-Busti (d. 354 AH), verification: Muhammad Ali Sonmez, Khalis Ay Demir, Dar Ibn Hazm – Beirut, 1st ed., 1433 AH - 2012 AD.

21. Sahih Ibn Khuzaymah, Imam of the Imams, Abu Bakr Muhammad bin Ishaq bin Khuzaymah al-Sulami al-Naysaburi (born 223 - d. 311 AH), verified, commented on, its Hadiths extracted, and introduced by: Dr. Muhammad Mustafa al-A'zami [d. 1439 AH], Al-Maktab al-Islami – Beirut, 1st ed.

22. Sahih al-Bukhari, Sahih al-Bukhari, Abu Abdillah, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughirah Ibn Bardizbah al-Bukhari al-Ju'fi (d. 256), verification: A group of scholars, Al-Sultaniyyah, at Al-Matba'ah al-Kubra al-Amiriyyah, Bulaq, Egypt, 1st ed., 1422 AH.

23. Sahih Muslim, Abu al-Husayn Muslim bin al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi (206 - 261 AH), verification: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Isa al-Babi al-Halabi and Partners Press, Cairo, 1st ed., 1374 AH - 1955 AD.

24. Al-Ilal al-Waridah fil-Ahadith al-Nabawiyyah, Abu al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad bin Mahdi bin Mas'ud bin al-Nu'man bin Dinar al-Baghdadi al-Daraqutni (d. 385 AH), verification and extraction: Mahfuz al-Rahman Zayn Allah al-Salafi, Dar Taybah – Riyadh, 1st ed., 1405 AH - 1985 AD.

25. Al-Ilal li-Ibn Abi Hatim, Al-Ilal li-Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Tamimi, al-Hanzali, al-Razi Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), verification: A team of researchers, Al-Humaydhi Presses, 1st ed., 1427 AH - 2006 AD.

26. Al-Ilal wa-Ma'rifat al-Rijal, Abu Abdillah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad al-Shaybani (d. 241 AH), verification: Wasi Allah bin Muhammad Abbas, Dar al-Khani, Riyadh, 2nd ed., 1422 AH - 2001 AD.

27. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Zayn al-Din Abd al-Rahman bin

Ahmad bin Rajab bin al-Hasan, al-Salami, al-Baghdadi, then al-Dimashqi, al-Hanbali (d. 795 AH), Maktabat al-Ghuraba' al-Athariyyah - The Prophet's City (Madinah), 1st ed., 1417 AH - 1996 AD.

28. Kashf al-Mughatta min al-Ma'ani wal-Alfaz al-Waqi'ah fil-Muwatta, Muhammad al-Tahir bin Ashur (d. 1393 AH), verification: Taha bin Ali Busrayh al-Tunisi, Dar Sahnoun for Publishing and Distribution - Dar al-Salam for Printing and Publishing, 2nd ed., 1428 AH.

29. Al-Kawakib al-Darari fi Sharh Sahih al-Bukhari, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Sa'id, Shams al-Din al-Kirmani (d. 786 AH), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1356 AH - 1937 AD.

30. Al-Muhkam wal-Muhit al-A'zam, Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sidah al-Mursi (d. 458 AH), verification: Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD.

31. Al-Masalik fi Sharh Muwatta' Malik, Al-Qadi Muhammad bin Abdillah Abu Bakr bin al-Arabi al-Ma'afiri al-Ishbili al-Maliki (d. 543 AH), Dar al-Gharb al-Islami, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.

32. Musnad Abi Ya'la al-Mawsili, Imam Al-Hafiz Ahmad bin Ali bin al-Muthanna al-Tamimi (210 - 307 AH), extraction and commentary: Sa'id bin Muhammad al-Sinnari, Dar al-Hadith – Cairo, 1st ed., 1434 AH - 2013 AD.

33. Musnad Ishaq bin Rahwayh, Abu Ya'qub Ishaq bin Ibrahim bin Makhlad bin Ibrahim al-Hanzali al-Marwazi, known as Ibn Rahwayh (d. 238 AH), verification: Dr. Abd al-Ghafur bin Abd al-Haq al-Balushi, Maktabat al-Iman - Medina, 1st ed., 1412 AH – 1991 AD.

34. Musnad al-Imam Ahmad bin Hanbal, Ahmad bin Muhammad bin Hanbal (164 - 241 AH), verification: Ahmad Muhammad Shakir, Dar al-Hadith – Cairo, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.

35. Musnad al-Bazzar al-Manshur bi-Ism al-Bahr al-Zakkhar, Abu Bakr Ahmad bin Amr bin Abd al-Khaliq bin Khallad bin Ubayd Allah al-Ataki, known as al-Bazzar (d. 292 AH), verification: Mahfuz al-Rahman Zayn Allah, Maktabat al-Ulum wal-Hikam - Medina, 2009 AD.

36. Musnad al-Humaydi, Abu Bakr Abdullah bin al-Zubayr bin Isa bin Ubayd Allah al-Qurashi al-Asadi al-Humaydi al-Makki (d. 219 AH), verified its texts and extracted its Hadiths: Hasan Salim Asad al-Darani, Dar al-Saqqa, Damascus – Syria, 1st ed., 1996 AD.

37. Musnad al-Darimi al-Ma'ruf bi- (Sunan al-Darimi), Abu Muhammad Abdullah bin Abd al-Rahman bin al-Fadl bin Bahram bin Abd al-Samad al-Darimi, al-Tamimi al-Samarqandi (d. 255 AH), verification: Husayn Salim Asad al-Darani, Dar al-Mughni for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1412 AH - 2000 AD.

38. Musnad al-Sarraj, Muhammad bin Ishaq bin Ibrahim bin Mihran al-Khurasani al-Naysaburi, known as al-Sarraj (d. 313 AH), verified it, extracted its Hadiths, and commented on it: Professor Irshad al-Haq al-Athari, Idarat al-Ulum al-Athariyyah, Faisalabad – Pakistan, 1st ed., 1423 AH - 2002 AD.

39. Musnad al-Shamiyyin, Sulayman bin Ahmad bin Ayyub bin Mutayr al-Lakhmi al-Shami, Abu al-Qasim al-Tabarani (d. 360 AH), verification: Hamdi bin Abd al-Majid al-Salafi, Muassasat al-Risalah – Beirut, 1st ed.